بدء تنفيذ اتفاقية التعاون في مجال التأمينات الاجتماعية بين اليمن والسعودية

كتب/ يحيى محمد العلفي

■ ،، نصت مذكرة التفاهم للتعاون في مجال التأمينات الاجتماعية الموقعة بين المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية في الجمهورية اليمنية ونظيرتها في المملكة العربية السعودية الشقيقة خلال النصف الأول من مايو ٢٠١١م برئاسة الأستاذ أحمد صالح سيف رئيس المؤسسة العامة وبقية أعضاء الوفد المرافق تلبية للدعوة الكريمة الموجهة من الأشقاء في مؤسسة التأمينات السعودية تجاه تفعيل مذكرة التفاهم وبنودها المختلفة للتعاون في مجال التأمينات الاجتماعية والتي كانت قد وقعت من قبل مجلس التنسيق اليمني السعودية في فبراير ٢٠١٠م والمصادق عليها بالقرار الجمهوري رقم (١٢) لسنة ٢٠١٠م وقرارمجلس الوزراء رقم (٦٣) لسنة ٢٠١٠م كن تنفيذ تلك الزيارة الناجحة للأشقاء بالمملكة العربية فمنذ أن وطأت أقدامنا بالأرض المباركة بالمملكة الشقيقة وما شعرنا حينها من الأمن والأمان والاطمئنان والسكينة التي حلت بنا وكأننا بين أهلينا وما رافق ذلك من حفاوة عظيمة ورفيعة المستوى في الاستقبال وكرم الضيافة من قبل الأشقاء وما لفت نظري على تلك الوجوه الطيبة من لهفة وفرحة وسرور لقدوم وفد بلادنا للمملكة والإعداد والترتيبات المتميزة التي قام بها الأشقاء لإنجاح هذه الزيارة وتحقيق التي تصدرها الأجهزة والهيئات والمؤسسات المعنية بالتأمينات الاجتماعية وأي إصدار آخر يتعلق بنشاطاتها كالكتب والدوريات وأدلة العمل الإجرائية والإرشادية والنشرات الإحصائية والإعلامية بين البلدين وتبادل الخبرات والمعلومات والتجارب في مجالات التأمينات الاجتماعية والمجالات التي تتعلق بتنظيم وإدارة الأجهزة والهيئات والمؤسسات ذات العلاقة، وتضمن الاتفاق إلى جانب ذلك تبادل الخبرات في مجال إدارة أموال صناديق التأمينات الاجتماعية وميادين استثمار فوائضها والاستفادة من التجارب المتميزة في هذا المجال وحضور الندوات والمؤتمرات واللقاءات التي تعقد في كلا البلدين لمناقشة القضايا والموضوعات المتعلقة بالتأمينات الاجتماعية وتبادل الزيارات بين القيادات العليا والمستويات الإشرافية في الأجهزة والهيئات والمؤسسات المعنية بالتأمينات الاجتماعية بين البلدين وتبادل إيفاد الخبراء والاستشاريين والإحصائيين العاملين في مجال التأمينات وأنشطتها المختلفة بحسب العمل واحتياجاته وبرامجه التنفيذية والتطويرية بحسب الإمكانيات المتاحة.

التدريب والتأهيل

فيما نصت المادة الثانية من مذكرة التفاهم على تبادل الدعوات وحضور الدورات التدريبية والتأهيلية فيما بين العاملين في المجال التأميني في البلدين بحسب الإمكانات المتاحة وذلك عن طريق الإبلاغ الرسمي بمثل عقد هذه الدورات في كل من البلدين وتهيئة الفرصة لإشراك عدد من المتدربين من الجانب الآخر.. وأيضاً عقد دورات تدريبية وندوات وورش عمل مشتركة من أجل تطوير مهارات المختصين في تقديم أفضل الخدمات التأمينية في البلدين وتنظيم دورات خاصة ومشتركة للعاملين في المرافق المعنية بالتأمينات الاجتماعية ومن ثم إتاحة الفرص للكوادر العاملة في الهيئات والمؤسسات المعنية للتدريب العملي إلى جانب نظرائهم في البلدين بغية تطوير وتنشيط قدراتهم المهنية وتحسين مهاراتهم الفنية وتعميق وعيهم التأميني وتوسيع مداركهم بالتطورات والمستجدات الدولية في مجال التأمينات بفروعها المختلفة وبالتقنيات الحديثة المستخدمة في هذا المجال والاستعانة بالمدربين والأساتذة وذوي الخبرات التأمينية والمحاضرين لتغطية الموضوعات المتعلقة بأي من نواحي النشاط التأميني وبالوسائل الحديثة.

تشاور وتنسيق

وتضمنت المادة الثالثة من الاتفاقية توسيع آفاق التشاور والتنسيق بين البلدين في مجال التأمينات الاجتماعية على المستوى الإقليمي والدولي لإبراز تجارب البلدين في هذا المجال وتنسيق مواقفهما إزاء القضايا والموضوعات المطروحة للبحث والمناقشة أثناء حضور الاجتماعات والمؤتمرات واللقاءات في المحافل الدولية والاقليمية وأثناء المشاركة في الفعاليات المماثلة التي تنظمها الهيئات الأجنبية والمنظمات الاقليمية والدولية المهتمة بالجانب التأميني، أو الفعاليات ذات الصلة بالعمل في هذا المجال بحيث يتبادل الطرفان اليمني والسعودي المشورة والرأي والمقترحات تجاه ما يطرح أثناء تلك الفعاليات من أفكار وحلول للتوصل إلى فهم مشترك وموقف موحد.

واشتملت الرابعة والخامسة من مذكرة التفام على أن تكون المتابعة والتنسيق بين البلدين لوضع البرامج التنفيذية لتحقيق التعاون في مجال التأمينات الاجتماعية وتحديد الطرق والوسائل لإنجازها وتقويمها وفق معايير هذه المذكرة عبر القنوات الدبلوماسية.

هذا وقد بدأت الخطوات العملية لتنفيذ ما ورد في هذه المذكرة وذلك من خلال أول زيارة قام بها مؤخراً وفد المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية برئاسة الأخ أحمد صالح سيف رئيس المؤسسة للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية في المملكة العربية السعودية للاطلاع والتباحث مع الاشقاء حول الآلية التنفيذية لمذكرة التفاهم ومنها تبادل الخبرات والاستفادة من التجربة السعودية باعتبارها إحدى التجارب الناجحة في مجال التأمينات الاجتماعية والاطلاع على نظام تقنية المعلومات كون المؤسسة السعودية تعد أنجح مؤسسة في تطبيق النظام الآلي على مستوى الشرق الأوسط.. وقد وافق الجانب السعودي أثناء الزيارة على تدريب عدد من الموظفين والكوادر اليمنية وفق آلية منظمة سواء في المجال الفني والآلي والإداري وكل ما يتصل بالعمل التأميني.

وفي هذا الإطار تعمل مؤسسة التأمينات الاجتماعية على تنشيط علاقاتها الخارجية مع نظيراتها في الدول الشقيقة والصديقة بغية الاستفادة منها في تطوير تجربة اليمن التأمينية باعتبارها حديثة النشأة.

البطالة خطر يهدد القوى العاملة

يعتبر خطر البطالة من الأخطار الاجتماعية التي تعاني منها الكثير من المجتمعات في دول العالم المتقدم والنامي، ويمثل التعطل عن العمل أحد الأخطار التي تهدد القوى العاملة في أي دولة وتؤثر على مستوى معيشة المواطنين لما ينتج عنه من تعطل طاقات بشرية وضياع فرص الإنتاج التي يمكن أن تؤثر في مستوى معيشة الأفراد كما يؤثر خطر البطالة أدبياً ونفسياً على العامل المتعطل والذي ينعكس على المجتمع الذي يعيش فيه، حيث تزيد الآثار السلبية التي تتمثل في ارتفاع معدلات الجريمة والانحرافات، وعدم الثقة بالنفس وفقدان الأمل في المستقبل والخوف منه مما يؤثر في استقرار المواطن وأمنه وهو ما نشاهده اليوم على أرض الواقع فبمجرد انقطاع العامل عن العمل سواء كان نتيجة فصله عن العمل لأي من الأسباب أو تصفية المنشأة من قبل صاحب العمل وتسريح جميع العاملين فيها سرعان ما يتجه هذا العامل إلى أحد فروع ومكاتب المؤسسة في إطار الاختصاص الجغرافي والمكاني الذي يقع فيه العامل للمطالبة بمستحقاته التأمينية التي تم توريدها إلى صندوق المؤسسة والتي استقطعت من راتبه الشهري وما يدفعه صاحب العمل عنه كنسبة إجمالية نص القانون على توريدها لحساب المؤسسة كضمان له ومن يعول من بعده متناسياً بأن تلك المستحقات لا يمكن صرفها إلا إذا ما توافرت الشروط اللازمة التي نص عليها القانون وصرف المنفعة بموجبها كضمان مستقبلي له وأفراد أسرته في حالة عدم مقدرته على الكسب لأي سبب من الأسباب إما عجزا يعتريه أو أنه قد وصل سن الشيخوخة.. إلخ. ويلاحظ بأن ذلك يعود إلى خطر البطالة المهدد للقوى العاملة وعدم حصول هذا العامل على عمل آخر يستطيع من خلاله مواصلة تأمينه الاجتماعي وتوفير الحد الأدنى للعيش الكريم له وأفراد أسرته ومن يعول ،لذلك تراه مصراً على صرف مستحقاته التأمينية كما يقال: " أحيني اليوم وأمتني غداً " لذا اهتمت نظم التأمينات الاجتماعية بمثل هذا النوع من الخطر وأثاره الاجتماعية والاقتصادية وجعلته أحد فروعها الثمانية التي نصت عليها الاتفاقيات الدولية ومنها اتفاقيات العمل الدولية رقم ٢ لسنة ١٩١٩م بشأن البطالة ورقم ٨ لسنة ١٩٢٠م بشأن التعويض عن البطالة في حالة فقد السفينة أو غرقها ورقم ٤٤ لسنة ١٩٣٤م بشأن ضمان تعويضات أو إعانات للعاطلين رغم إرادتهم، ورقم ١٠٢ لسنة ١٩٥٢م الخاص بمستوى الحد الأدنى للضمان الاجتماعي كأحد الأخطار الاجتماعية التي يجب أن تغطيها نظم الضمان الاجتماعي واتفاقيات العمل العربي رقم ٣ بشأن المستوى الأدنى للتأمينات الاجتماعية..

إن خطر البطالة سيظل من أهم الأخطار الاجتماعية التي تهدد القوى العاملة في أي دولة من دول العالم، كما يعتبر من أعقد المشكلات التي تعاني منها اقتصاديات الدولة والتي يجب أن تتضافر جهود كل الأجهزة والجهات والخبراء وأصحاب الرأي والفكر لإيجاد الحلول العملية ووضع السياسات التي تكفل الحد من سلبياتها على أمن واستقرار المجتمعات لذلك اختلفت التعريفات التي حاولت تحديد ما هي البطالة على مستوى الأفراد والمنظمات المحلية والعالمية، وقد اهتمت منظمة العمل الدولية بهذا الخطر الاجتماعي وبذلت الجهود العلمية من أجل تحديد ما هيته وصدرت العديد من الاتفاقيات الدولية عن هذه المنظمة والتي تعنى بالبطالة والتامين ضد البطالة، فللبطالة أشكال متعددة وأسباب مختلفة لذلك كان الاختلاف في تقسيماتها ووسائل أدائها من اقتصاد إلى آخر فمن حيث مظاهرها إما بطالة ظاهرة أو سافرة وبطالة مقنعة وتم تقسيمها كذلك من زاوية عوامل فرضها إلى بطالة إجبارية واختيارية وأصبحت البطالة كظاهرة عالمية هي المشكلة الأولى في مختلف دول العالم، ولنا حديث عن هذه الظاهرة وماهيتها وأنواعها في أعداد قادمة إن شاء الله.

انطباعات عن الأشقاء في المملكة

في الزيارة الرسمية التي نفذها وفد بلادنا من المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية للأشقاء في المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بالمملكة العربية السعودية الشقيقة خلال النصف الأول من مايو ٢٠١١م برئاسة الأستاذ أحمد صالح سيف رئيس المؤسسة العامة وبقية أعضاء الوفد المرافق تلبية للدعوة الكريمة الموجهة من الأشقاء في مؤسسة التأمينات السعودية تجاه تفعيل مذكرة التفاهم وبنودها المختلفة للتعاون في مجال التأمينات الاجتماعية والتي كانت قد وقعت من قبل مجلس التنسيق اليمني السعودية في فبراير ٢٠١٠م والمصادق عليها بالقرار الجمهوري رقم (١٢) لسنة ٢٠١٠م وقرارمجلس الوزراء رقم (٦٣) لسنة ٢٠١٠م كن تنفيذ تلك الزيارة الناجحة للأشقاء بالمملكة العربية فمنذ أن وطأت أقدامنا بالأرض المباركة بالمملكة الشقيقة وما شعرنا حينها من الأمن والأمان والاطمئنان والسكينة التي حلت بنا وكأننا بين أهلينا وما رافق ذلك من حفاوة عظيمة ورفيعة المستوى في الاستقبال وكرم الضيافة من قبل الأشقاء وما لفت نظري على تلك الوجوه الطيبة من لهفة وفرحة وسرور لقدوم وفد بلادنا للمملكة والإعداد والترتيبات المتميزة التي قام بها الأشقاء لإنجاح هذه الزيارة وتحقيق الأهداف المرجوة منها جعلني أجزم بالقول تلك هي العظمة وصدق الأخوة الحميمية والعلاقات المتميزة المتينة التي تربط البلدين الجارين الشقيقين .

عبدالله الورد

تلك الزيارة الطيبة للأشقاء في مؤسسة التأمينات وعقد أول لقاء بالأستاذ القدير والرجل التأميني الناجح سليمان بن سعد الحميد محافظ المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية وكبار مسؤولي المؤسسة التأمينية وما أشار إليه الأستاذ المحافظ بكلمته الترحيبة برئيس وأعضاء الوفد الزائر وما اشتملت عليه تلك الكلمة من مفردات ومعاني لامست مختلف جوانب العمل وتوجيهاته الكريمة لكافة المسؤولين والمعنيين بالمؤسسة بتهيئة المناخ والمكان المناسب لزيارة كافة القطاعات والأدارات العامة ذات الصلة بالمؤسسة وتسهيل وتقديم كل ما يمكن تقديمه للوفد واستفادته من التجربة التأمينية السعودية في المجال التأميني والنجاح المتميز التي وصلت إليه في مختلف جوانب العمل على على المستوى الأقليمي والدولي ..فما شهدناه ورأيناه بتلك المؤسسة الرائدة من إمكانيات متطورة وقفزات نوعية عالية تجعل من الزائر أن يكون معنا وفخوراً بها ولا يستطيع اللسان والقلم التعبير عنها خدمات نوعية متميزة وكادر وظيفي متمكن يعمل بكل وتيرة وهمة عالية في مختلف القطاعات والإدارات والأقسام في جوا يسوده الهدوء والطمأنينة والاستقرار إيمان وولاء صادق لتلك الأمانة التي يحملونها وتقديمها للمستفيدين منها بكل سهولة ويسر جعلني أقول في نفسي هنيئاً لكم أيها العمال المؤمن عليكم وأصحاب الأعمال المتعاملين مع المؤسسة والمستفيدين من نظامها التأميني وعقبى لكل العاملين والمستفيدين من الأنظمة التأمينية في المؤسسات التأمينية المماثلة للوصول إلى هذه المرحلة المتقدمة في تقديم المنفعة والاستفادة مما جنيتموه في أيام شبابكم وجهدكم التي بذلتموه .. أياما قليلة وساعات عشناها بين أهلينا وأشقاؤنا أنستنا أنفسنا تملؤها السعادة الغامرة والمعنويات المرفعة لما لمسناه منهم من صدق ووفاء وطيبة في الخاطر ورقي في التعامل مشاعرا نادرة طيبة فياضة من قبل الجميع تلك هي الأرض المباركة بمدنها الجميلة المختلفة التي طفنا بها ورأيناه من نهضة متطورة عالية أحياء وأسواق تجارية راقبة بنية تحتية قوية شاملة ونهضة عمرانية شامخة أشياء وأشياء الكثير والكثير لا يتسع المجال لسردها أو الحديث عنها .

اليس ذلك يؤكد عن مدى التفاني والأخلاص والحنكة الفذة المتميزة لتلك الأسرة الملكية الحاكمة المحبة لوطنها الأول في الأول وصولاً إلى الأب والرجل الإنساني الخير النبيل ملك الملوك (أبو متعب) أطال الله عمره وسدد على طريق الخير خطاه عبدالله بن عبدالعزيز وولي عهده وبقية الأمراء وأصحاب السمو.

تلك هي المملكة والأرض المباركة التي باركها الله ببيته الحرام ومرقد نبيه المصطفى عليه الصلاة والسلام وبقية الصحابة والخلفاء والأئمة الأخيار ..كيف لا وقد قال الله عز وجل عنها في كتابه الكريم ربنا أني أسكنت من ذريتي بوادي غير ذي زرع عند بيتك المحرم ربما ليقيموا الصلاة فاجعل أفئدة من الناس تهوي إليهم وارزقهم من الثمرات لعلهم يشكرون) صدق الله العظيم

لا يسعني في الأخير إلا أن أقول هنيئا لكم أيها الأشقاء في المملكة بأرضكم المباركة وأسرتكم الفذة الحاكمة وما وصلتم إليه من تقدم ونهضة عالية ونهنئ انفسنا كذلك ونفتخر بم انتم عليه كأشقاء نحب لكم ما نحبه لأنفسنا والله يرعاكم .

التأمين والتنمية البشرية

■ تسعى الكثير من بلدان العالم نامية كانت أو متقدمة إلى تحسين الأوضاع المعيشية لشعوبها من خلال زيادة معدلات التنمية البشرية والتي من أهم عناصرها زيادة المستوى الثقافي والتعليمي وتحسين الظروف الصحية وزيادة مستوى الدخل فالإنسان هو أساس التنمية وغايتها وتحسين قدراتها وتمكينه من العمل وتوفير الخدمات الصحية له ولأفراد أسرته هو السبيل الأمثل لإيجاد تنمية بشرية يتم من خلالها إيجاد قيمة اقتصادية مستدامة على المدى المتوسط والطويل وما نشاهده اليوم عبر الوسائل المختلفة في البلدان المتقدمة لهو خير دليل على أهمية الاهتمام بالإنسان فقد استطاعت تلك البلدان في سنوات قليلة أن تقطع أشواطاً كبيرة في شتى المجالات بفضل وجود تلك الموارد البشرية في ظل موارد اقتصادية وطبيعية محدودة وخير مثال على ذلك الصين والهند واللتان كانتا إلى وقت قريب دولتين فقيرتين وتقوم صناديق التأمين بدور حيوي وفعال في هذا الجانب من خلال الدور الذي تقوم به في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية، فدورها الاجتماعي يتمثل في خلق شريحة اجتماعية واسعة سواء في قطاع الوظيفة العام أو الخاص وهؤلاء العاملون يمثلون الشريحة الأكبر في أي مجتمع سواء كان متقدماً أو نامياً، واليمن كغيرها من الدول تبنت نظام التأمينات حيث تؤمن للموظف في حالة تعرضه لأي خطر ممكن أن يودي بحياته أو يعجزه عن كسب العيش والحفاظ على المجتمع من الفساد وإبعاده عن طريق الجريمة والانهيار وفي هذا الإطار انشئت الهيئة العامة للتأمينات والمعاشات للتأمين على موظف الجهاز الإداري للدولة والقطاعين العام والمختلط من أجل إيصال الخدمة التأمينية للمؤمن عليهم والمستحقين من بعدهم بأسرع وقت وأقل جهد فتقدم العديد من المزايا التأمينية بموجب القانون رقم (٢٥) لسنة ١٩٩١م والتي وجدت لصالح الموظف والحفاظ على مكانته أثناء حياته وبعد وفاته وبالتالي الحفاظ على المجتمع وإبعاده عن الرذيلة والسير به قدماً نحو تنمية سليمة.

دليل إجراءات المؤمن عليهم بالهيئة العامة للتأمينات

●تطرقنا في موضوع سابق إلى توضيح الآتي:
٣- معاش التقاعد الإلزامي لانتهاء الخدمة بالوفاة
٤- معاش التقاعد الإلزامي نتيجة العجز بغير إصابة العمل.
٥- تحديد أمثلة لإجراءات التسوية للمعاش.
وسنتطرق في هذا العدد إلى توضيح الآتي:
خامساً:- معاش التقاعد الاختياري
أ- في حالة استيفاء شروط الخدمة.
ب- في حالة استيفاء شرطي الخدمة والسن.
معاش التقاعد الاختياري
أ- في حالة استيفاء شروط الخدمة.
تنص الفقرة رقم"٢" من المادة رقم ١٩ من القانون رقم ٢٥ لسنة ٩١م،بشأن التأمينات والمعاشات على أن:
"يستحق المؤمن عليه معاشاً تقاعدياً إذا تقاعد المؤمن عليه بناءً على طلبه بعد إتمام الرجل ثلاثين سنة مدة اشتراك" خدمة فعلية والمرأة خمسة وعشرين سنة مدة اشتراك خدمة فعلية مهما كان سن المؤمن عليه"
المستندات والوثائق المطلوب توفرها:
● أصل ملف الخدمة
● نموذج رقم(١) بيانات وظيفية معمداً من الجهة
● صورة من طلب المذكور بالإحالة إلى التقاعد
● استمارة المسح الوظيفي.
الفصل الأول/ معاش الشيخوخة والعجز والوفاة..
● فتوى تسوية الوضع من وزارة الخدمة المدنية والتأمينات أو أحد مكاتبها متضمنة سبب الإحالة (إن وجدت)
● نموذج رقم(٢) إقرار بحصر من يعولهم المؤمن عليه أثناء حياته
● قرار الإحالة إلى التقاعد متضمنا سبب الإحالة.
● صورة معمدة طبق الأصل من آخر كشف راتب قبل الإحالة
● صورة واضحة ومعمدة من كشف (راتب يناير٢٠٠٠م ويوليو ٢٠٠٥م)
الإجراءات المتبعة والنماذج المستخدمة:
● طلب بيانات المؤمن عليه من الإدارة المختصة
● إعداد استمارة تسوية المعاش
ويسوى المعاش على النحو التالي:
آخر مرتب في تاريخ إنهاء الخدمة
مدة الخدمة بالشهور= معاش التقاعد
٤٢٠

●إعداد استمارة ربط المعاش"أحياء"
الزمن المطلوب لإنجاز المعاملة
الحد الأقصى خلال شهرين
الحد الأدنى خلال عشرة أيام
معاش التقاعد الاختياري
ب- في حالة استيفاء شرطي الخدمة والسن
تنص الفقرة رقم "٣" من المادة رقم "١٩" من القانون رقم"٢٥" لسنة ٩١م بشأن التأمينات والمعاشات على أن:
■ يستحق المؤمن عليه معاشاً تقاعدياً
■إذا تقاعد المؤمن عليه بناء على طلبه بعد إتمام الرجل خمسة وعشرين سنة" مدة اشتراك خدمة فعلية وبعد بلوغه سن الخمسين والمرأة بعد إتمامها عشرين سنة مدة اشتراك خدمة فعلية وبعد بلوغها سن السادسة والأربعين.
المستندات والوثائق المطلوب توفرها:
● أصل ملف الخدمة
● نموذج رقم (١) بيانات وظيفية معمداً من الجهة
● صورة من طلب المذكور بالإحالة إلى التقاعد
● استمارة المسح الوظيفي

● فتوى تسوية الوضع من وزارة الخدمة المدنية والتأمينات أو أحد مكاتبها متضمنة سبب الإحالة إن وجدت
● نموذج رقم (٢) إقرار بحصر من يعولهم المؤمن عليه أثناء حياته
● قرار الإحالة إلى التقاعد متضمناً سبب الإحالة
● صورة معمدة طبق الأصل من آخر كشف راتب قبل الإحالة
● صورة واضحة ومعمدة من كشف (راتب يناير ٢٠٠٠م ويوليو ٢٠٠٥م)
الإجراءات المتبعة والنماذج المستخدمة
● طلب بيانات المؤمن عليه من الإدارة المختصة
● إعداد استمارة تسوية المعاش
ويسوى المعاش على النحو التالي:
آخر مرتب في تاريخ إنهاء الخدمة
● مدة الخدمة بالشهور= معاش التقاعد
٤٢٠
● إعداد استمارة ربط المعاش أحياء.
الزمن المطلوب لإنجاز المعاملة.
الحد الأقصى خلال شهرين.
الحد الأدنى خلال عشرة أيام.

سادساً: معاش التقاعد الناتج عن الفصل بقرار تأديبي أو حكم قضائي.
سابعاً: معاش المفقود
ثامناً: معاش المستحقين من أسرة المحكوم عليه بالحرمان من الحقوق التأمينية
وننوه بأنه تم ذكر المثال رقم (١) في المقال السابق بأن القسمة على ٤٥٠ شهراً بينما الصحيح هو القسمة على ٤٢٠ شهراً لذا لزم التنويه.

توعيةٌ ونصائح تأمينية

تأثر التأمينات بالأزمة السياسية الحالية (٢)

*** .. يتكبد الاقتصاد الوطني خسائر كبيرة ناتجة عن الأزمة السياسية الحالية والتأمينات جزء لا يتجزأ يؤثر ويتأثر بالوضع الاقتصادي سلباً إثر الأزمة السياسية الحالية التي تعيشها بلادنا وأثرها على التأمينات، وركزنا بشكل أساسي إثر الأزمة السياسية على المنشآت الفردية والخاصة وأعمال المقاولات وانعكاسات ذلك على التشغيل وتسريح العمالة أو منحهم إجازات مفتوحة مما أدى إلى زيادة البطالة وأثرها على التأمينات، ونتناول اليوم أثر الأزمة السياسية بزيادة التضخم وانعكاسه على التأمينات كونها تتأثر بشكل مباشر وترتبط ارتباطاً وثيقاً بالاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية وبالتالي فإن التضخم أثر على التأمينات بشكل واضح في الأوضاع العادية قبل الأزمة، فما بالكم في هذا الوضع السياسي الصعب الذي ارتفع فيه معدل التضخم بشكل ملحوظ وارتفع سعر (العملات) الأجنبية أمام انخفاض سعر الريال اليمني والقوى الشرائية له أمام ارتفاع أسعار السلع الأمر الذي أثر على أنظمة التأمينات والمتقاعدين وأسرهم معاً، وسنوضح ذلك ببساطة متناهية لكي يفهمها كل القراء بمختلف مستوياتهم، فتأثر التأمينات واضح وكبير فمدخراته كانت تساوي قيمة شرائية معينة وبهذه الأزمة وزيادة معدلات التضخم وانكماش القوى الشرائية أصبحت العوائد الاستثمارية لا تغطيها بل وصل الأمر إلى تآكل الفوائض إن جاز التعبير وبدلا من أن كان بمقدور التأمينات امتلاك كذا مشروع استثماري أصبحت قدرته الآن أقل عما كانت عليه.**

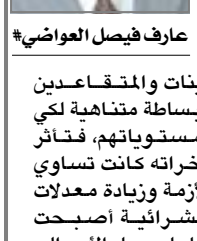

عارف فيصل العواضي*

كما أن هذا الوضع سيؤثر على استدامة أنظمة التأمينات، فعلى سبيل المثال إذا كانت الدراسات الاكتوارية لنظام التأمينات في القطاع العام توقعت استدامة نظام التأمينات حتى عام ٢٠٢٩م قبل إجراء المعالجات المنشودة وفي ظل الظروف الاعتيادية التي كانت تعيشها البلاد فإن الأمر الآن سيكون مختلفاً تماماً وبالتأكيد فإن الاستدامة ستكون الى وقت أقرب من ذلك وبالتالي سيتطلب معالجات أشد عمّا كان ممكناً عمله قبل الأزمة، وهكذا لكل أنظمة التأمينات في اليمن .

● وكيل الهيئة العامة للتأمينات والمعاشات لقطاع التسويات والمعاشات.